مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI

أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.

مصر توقّع اتفاقًا للبطاريات مع الصين.. وبرنامج التخزين السوداني بأكمله أصغر بـ40 مرة من محطة مصرية واحدة تعمل بالفعل

WWW.3BISUDAN.ORG

المحتويات

المقدمة 1
التحليل 1
لماذا يهم هذا القارئ 2
الخاتمة 2

مذكرة تفاهم مصرية-صينية للبطاريات، وخط تمويل أوروبي بـ9.2 مليار يورو، مقابل برنامج تخزين سوداني بميزانية 2.9 مليون دولار فقط.

المقدمة

أعلنت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية، الأربعاء، توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة منصور وشركة "تيانانغ باتري" الصينية، العريقة في صناعة البطاريات منذ 40 عامًا، لدراسة إنشاء مصنع لبطاريات الرصاص الحمضية والليثيوم داخل مصر (موقع الطاقة، 2 سبتمبر 2026). إنها وثيقة صغيرة غير لافتة في ظاهرها — دراسة جدوى، وليست مصنعًا قائمًا بعد. لكنها تُضاف إلى كومة أكبر بكثير من الأرقام التي ترسم صورة لاتجاه الصمود الشبكي في هذه المنطقة، ومن يُترك خارج هذا المسار. مصر لم تعد تكتفي بشراء تقنيات تخزين الكهرباء؛ إنها في طريقها لتصنيعها. أما السودان، المجاور لها والغارق في انهيار متواصل، فلا يملك حتى الآن ما يكفي منها ليُحدث فرقًا.

التحليل

تحوّل مصر إلى التخزين الصناعي، لا التجريبي. تغطي مذكرة التفاهم بين منصور وتيانانغ تقنيتين: بطاريات الرصاص الحمضية للسيارات، وبطاريات الليثيوم لمركبات الطاقة الجديدة، في إطار وصفه وزير الاستثمار الدكتور محمد فريد صراحة بأنه جزء من استراتيجية مصر لتعميق التصنيع المحلي (موقع الطاقة، 2 سبتمبر 2026). والاتفاق لا يقف وحيدًا. فأول مشروع تجاري لتخزين الكهرباء في مصر، بسعة 300 ميغاواط/ساعة، المتكامل مع محطة أبيدوس للطاقة الشمسية التابعة لشركة "أميا باور" بقدرة 500 ميغاواط في أسوان، يعمل منذ يونيو 2025 — الأول من نوعه في شمال أفريقيا. ووقّعت أميا باور بالفعل على مشروع تكميلي بسعة 1500 ميغاواط/ساعة في الموقع نفسه. وفي 27 أغسطس، وافق مجلس إدارة بنك الاستثمار الأوروبي على حزمة تمويلية بقيمة 9.2 مليار يورو (10.5 مليار دولار)، تشمل صراحة دعم الطاقة المتجددة في مصر، ضمن دفعة أوسع من البنك لمساعدة الشركاء خارج الاتحاد الأوروبي على موازنة إنتاج الرياح والشمس المتغيّر على الشبكة. ثلاث إشارات منفصلة — مذكرة تفاهم للتصنيع، ومحطة تخزين تعمل بالفعل مع طلب تكميلي، وخط تمويل بمليارات اليوروهات — تشير كلها إلى الاتجاه نفسه: مصر تتعامل مع التخزين بوصفه بنية تحتية أساسية، لا مشروعًا تجريبيًا.

التخزين هو الجزء الذي يحدد نجاح التحول نحو الطاقة النظيفة من عدمه. التوسع في قدرات الشمس والرياح هو العنوان السهل؛ أما إبقاء الأضواء مضاءة عند غياب الشمس أو هدوء الرياح فهو المعضلة الهندسية الحقيقية تحت هذا العنوان، وهي بالضبط ما وُجد تخزين البطاريات لحلّه. الحكومة المصرية نفسها أقرّت بذلك: يأتي هذا التعاون "في وقت تتزايد فيه أهمية تخزين الكهرباء في مصر مع توسع البلاد في مشروعات الطاقة المتجددة، والحاجة إلى حلول تضمن تحقيق التوازن بين إنتاج الكهرباء من المصادر النظيفة والطلب المتغير على الشبكة، خاصة خلال فترات الذروة" (موقع الطاقة، 2 سبتمبر 2026) — في إطار السعي لبلوغ 45% طاقة نظيفة بحلول 2028. هذا صحيح في كل مكان تتوسع فيه الطاقة المتجددة. لكنه أكثر إلحاحًا بكثير في شبكة فقدت بالفعل قدرتها المادية على امتصاص الصدمات — وهو بالضبط وضع السودان، لأسباب لا علاقة لها بوتيرة تحوله الطاقوي، بل بالحرب.

برنامج التخزين السوداني، إذا قيس بنظيره المصري، ليس نسخة أصغر من الجهد نفسه — بل هو من رتبة مختلفة تمامًا. المبادرة الوحيدة المخصصة لتخزين البطاريات العاملة حاليًا في السودان هي مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي لتحديث محطات الديزل غير المتصلة بالشبكة بالطاقة الشمسية وتخزين البطاريات: بهدف 2 ميغاواط من التوليد الشمسي الجديد و6.9 ميغاواط/ساعة من التخزين، بميزانية إجمالية تقارب 2.9 مليون دولار، ممتدة منذ 2022 ومقرر انتهاؤها هذا العام. إذا قورن ذلك بـ300 ميغاواط/ساعة العاملة بالفعل في أسوان، فإن جهد التخزين الوطني السوداني بأكمله أصغر بأكثر من 40 مرة من محطة مصرية واحدة تعمل منذ أكثر من عام. هذه ليست قصة عن سودان متأخر بضع سنوات عن رائد إقليمي؛ إنها قصة عن شبكتين تحلّان مشكلتين مختلفتين بنيويًا وبمقياسين مختلفين بنيويًا، في اللحظة نفسها التي لا يستطيع فيها السودان تحمّل هذه الفجوة: إذ دُمّر نحو 15 ألف محوّل كهربائي منذ اندلاع الحرب، وتوقف خط الاستيراد الإثيوبي الذي كان يخفف ذروة الطلب منذ أشهر، وعاش جزء كبير من البلاد انقطاعات تتجاوز 18 ساعة يوميًا (سودان تريبيون، 22 يوليو 2026؛ تايمز لايف/رويترز، 28 أغسطس 2026). وأعاد مصنع محولات تركي-سوداني مشترك جنوب الخرطوم فتح أبوابه، وينتج الآن 150 محوّلًا شهريًا بنظام وردية واحدة — تقدّم حقيقي في جانب المعدات، لكن مشاريع إعادة التأهيل عبر القطاع لا تزال متعثرة خلف أزمة تمويل، لا عقبة تقنية.

لماذا يهم هذا القارئ

بالنسبة لوزارة الطاقة والبترول السودانية وهيئة تنظيم الكهرباء، فإن الدرس المستفاد من القاهرة ليس "مجاراة حجم مصر" — فذلك غير واقعي في خضم الحرب. الدرس أضيق وأكثر فائدة: مصر لم تصل إلى ما وصلت إليه عبر مشروع تجريبي وحيد ممول بمنح؛ بل وصلت إليه عبر تراكم شراكة تصنيعية، ومشروع تجاري بطلب تكميلي، وخط تمويل ميسّر كبير، كل واحد منها يسهّل إغلاق التالي. تملك الوزارات التقنية السودانية بالفعل لبنات بناء حقيقية، وإن كانت أصغر — المشروع التجريبي المشترك بين مرفق البيئة العالمي والأمم المتحدة الإنمائي، ومصنع المحولات المعاد تشغيله — لكن لا شيء بعد يؤدي الدور الذي تؤديه حزمة بنك الاستثمار الأوروبي لمصر: أداة تمويل بحجم يتناسب مع حجم الضرر. أما بالنسبة للجهات المانحة والممولين متعددي الأطراف، فإن المقارنة نقطة بيانات واضحة وقابلة للاقتباس: خط تمويل إقليمي للطاقة النظيفة بقيمة 9.2 مليار يورو موجود بالفعل ويتدفق إلى مصر، بينما يقف الجهد السوداني المماثل في التخزين عند 2.9 مليون دولار، ومقرر انتهاؤه هذا العام دون خلف معلن. أما بالنسبة للمستثمرين الخليجيين والصينيين الذين يمسحون المنطقة بحثًا عن فرصة تالية على غرار صفقة منصور-تيانغ، فالقراءة الصادقة هي أن السودان غير جاهز اليوم للتنافس على هذا النوع من الصفقات — لكن مصنع المحولات والمشروع التجريبي دليل على أن الطلب الأساسي وبعض القاعدة الصناعية موجودان بالفعل، بانتظار أن يلحق بهما التمويل والاستقرار.

الخاتمة

صفقة البطاريات المصرية مع الصين ليست، في ذاتها، قصة سودانية. لكن كل إعلان تخزين إقليمي قادم سيظل يقع بجوار المقارنة القاسية نفسها — إلى أن يغيّر أحدٌ أحد طرفيها. فجوة التكنولوجيا قابلة للسد. أما فجوة التمويل فهي خيار سياسي، يُتخذ دورة منحة تلو الأخرى، وهو حاليًا يُتخذ ضد السودان.

أُعدّت هذه المادة عبر سير عمل 3Bi الآلي للنشر اليومي، الذي يرصد التقارير الإقليمية والدولية المتعلقة بالمناخ والطاقة لإبراز التطورات ذات الصلة بالسودان وشرق أفريقيا.

يُنتَج هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات المانحة، يُرجى زيارة 3bisudan.org.